جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

المستوى: ثالثة ليسانس
التخصص: اقتصاد نقدي ومالي
بتاريخ: 2026/05/11
المدة: ساعة ونصف

امتحان الدورة العادية في مقياس "النظام المالي والبنكي الجزائري"

الجزء الأول: (15 نقطة)

س1: من خلال جدول قدم مقارنة بين القانونين: 10/90 و 09/23 من حيث: اسم كل قانون، طبيعة الاقتصاد، مرتكزات كل قانون، الصيرفة الإسلامية في ظل القانونين.

س2: وضح وفق مخطط آلية عمل التمويل غير المباشر (مع الشرح).

س3: ما علاقة المرسوم التشريعي 08/93 بالمرسوم التشريعي 10/93؟

س4: عرفت السياسة المالية في الجزائر عدة تطورات. كيف أثرت هذه التطورات على مسار السياسة المالية؟

س5: هل تم تطبيق مقررات لجنة بازل ضمن النظام البنكي الجزائري؟ (مع التعليل)

س6: ما علاقة مشروع عصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر بالحوكمة؟

الجزء الثاني: (05 نقاط)

اجب بـ "صحيح" أو "خطأ" مع تصحيح الخطأ:

1. **في إطار عصرنة المنظومة البنكية وتعزيز مهامها التنظيمية والرقابية صدر القانون 10/90 المتضمن القانون النقدي والمصرفي، والذي يضمن تعزيز حوكمة بنك الجزائر.**
2. **أول تشريع أطر الجهاز المصرفي الجزائري هو قانون 12/86 المتعلق بنظام البنوك والقرض، وذلك في ظل النظام الاشتراكي.**
3. **نميز بين نوعين من الاقتصاديات ضمن النظام المالي هما: اقتصاديات المديونية واقتصاديات السوق المالي. الأكثر نشاطا ضمن النظام المالي الجزائري هو اقتصاديات السوق المالي.**
4. **يتكون سوق بورصة الجزائر إلى غاية مارس 2026 من 8 شركات مدرجة في سوق سندات رأس المال، و02 مؤسسات في سوق سندات الدين.**
5. **من مكونات الجهاز المصرفي الجزائري (إلى غاية مارس 2026) عشرون (20) بنكا، تم خوصصة بنكين هما القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية.**

انتهـــــى

جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

المستوى: ثالثة ليسانس
التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مقياس "النظام المالي والبنكي الجزائري"

<table>
<tr><th></th><th>الجزء الأول</th><th>التنقيط</th></tr>
<tr><td>1</td><td><u>مقارنة بين القانونين: 10/90 و 09/23 من حيث: اسم كل قانون، طبيعة الاقتصاد، مرتكزات كل قانون، الصيرفة الإسلامية في ظل القانونين.</u>
<table>
<tr><th></th><th>القانون 10/90</th><th>القانون 09/23</th></tr>
<tr><td>الاسم</td><td>قانون النقد والقرض</td><td>القانون النقدي والمصرفي</td></tr>
<tr><td>طبيعة الاقتصاد</td><td>الاقتصاد الموجه</td><td>اقتصاد السوق</td></tr>
<tr><td>المرتكزات</td><td>استقلالية بنك الجزائر، الخوصصة، جذب الاستثمار الأجنبي....</td><td>تعزيز الحوكمة، الشمول المالي، الجانب الرقمي، الصيرفة الإسلامية....</td></tr>
<tr><td>الصيرفة الاسلامية</td><td>لم يتم التطرق اليها</td><td>تأطير نشاط الصيرفة الاسلامية</td></tr>
</table></td><td>04</td></tr>
<tr><td>2</td><td><u>مخطط آلية عمل التمويل غير المباشر (مع الشرح):</u> وهو التمويل القائم على البنوك. (الودائع/ القروض)
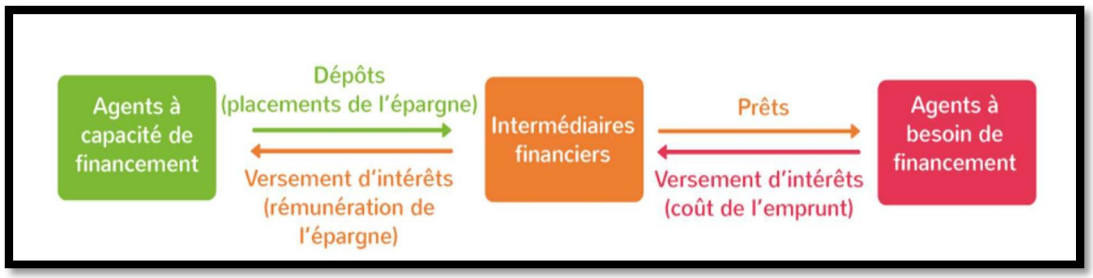
</td><td>02</td></tr>
<tr><td>3</td><td><u>علاقة المرسوم التشريعي 08/93 بالمرسوم التشريعي 10/93:</u>
تماشيا مع اقتصاد السوق تم تكييف القانون التجاري عن طريق المرسوم التنفيذي 08/93 المؤرخ في 25 أفريل1993 المعدل للأمر 59/75 والمتضمن القانون التجاري. والذي يتمحور حول:

إدراج إمكانية إنشاء شركة أسهم عن طريق اللجوء العلني للادخار؛
تحديد القيم المنقولة التي يمكن أن تصدرها الشركات المدرجة في البورصة أو الشركات التي بإمكانها أن تدرج في البورصة؛
تحديد قواعد سير مختلف الشركات التجارية.
</td><td>03</td></tr>
</table>

	وبذلك جاء المرسوم التشريعي 10/93 المؤرخ في 23 ماي 1993 ليحدد الإطار التنظيمي والمؤسساتي لسوق القيم المنقولة وفق المحاور الآتية: ➢ لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة التي تمثل السلطة التي تحكم سوق القيم المنقولة؛ ➢ بورصة القيم المنقولة؛ ➢ وسطاء في عمليات البورصة.	
4	عرفت السياسة المالية في الجزائر عدة تطورات. أثرت هذه التطورات على مسار السياسة المالية من خلال: ➢ مرحلة التوجه الاشتراكي والتخطيط (1962-1989): تميزت بتبني المخططات التنموية المركزية، حيث كانت الدولة المحرك الأساسي للاقتصاد، وتم تسيير المالية العامة لخدمة التنمية الصناعية والاجتماعية. ➢ مرحلة الأزمة وبرامج التعديل الهيكلي (1990-1998): بعد انهيار أسعار النفط، واجهت الجزائر عجزاً في الميزانية، مما استدعى تدخل صندوق النقد الدولي، وتخفيض قيمة العملة الوطنية، ورفع معدلات الفائدة. مع تبني اقتصاد السوق. ➢ مرحلة البرامج التنموية (1999-2014): مرحلة الوفورات المالية والإنفاق التوسعي، حيث عرفت هذه الفترة انتعاشاً مالياً قوياً بفضل ارتفاع أسعار النفط، مما سمح بزيادة هائلة في الإنفاق العام والاستثمار في البنية التحتية. ➢ مرحلة الرؤية الاستشرافية، التكيّف والبحث عن تنويع الإيرادات (2015-2025): في ظل تذبذب أسعار المحروقات، توجهت السياسة المالية نحو ترشيد النفقات، وتحسين التحصيل الضريبي، وتفعيل أدوات المالية العامة لتعزيز النمو الاقتصادي، ومواجهة البطالة .	02
5	نعم تم تطبيق مقررات لجنة بازل ضمن النظام البنكي الجزائري؛ حيث تم إصدار التعليمة 74/94 المتعلقة بقواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية. وتحدد هذه النسبة تدريجيا: من 4 % ابتداء من نهاية جوان 1995 إلى 8% ابتداء من نهاية ديسمبر 1999.	02
6	علاقة مشروع عصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر بالحوكمة: من أهداف المشروع تعزيز الشفافية والإفصاح من خلال: ➢ نشر المعلومات: توفير معلومات كافية وواضحة عن الميزانية للجمهور، بما في ذلك أهدافها ومكوناتها وكيفية إنفاق الأموال العامة. ➢ إشراك المواطنين: إشراك المواطنين في عملية صنع القرار المتعلقة بالميزانية من خلال آليات مختلفة مثل الاستشارات العامة. وهذا من شأنه أن يعزز الحوكمة.	02
المجموع		15 نقطة

	الجزء الثاني	التنقيط
1	- خطأ - في إطار عصرنة المنظومة البنكية وتعزيز مهامها التنظيمية والرقابية صدر القانون 09/23 المتضمن القانون النقدي والمصرفي، والذي يضمن تعزيز حوكمة بنك الجزائر.	01
2	- صحيح	01
3	- خطأ - نميز بين نوعين من الاقتصاديات ضمن النظام المالي هما: اقتصاديات المديونية واقتصاديات السوق المالي. الأكثر نشاطا ضمن النظام المالي الجزائري هو اقتصاديات المديونية.	01
4	- خطأ - يتكون سوق بورصة الجزائر إلى غاية مارس 2026 من 8 شركات مدرجة في سوق سندات رأس المال، 03 مؤسسات في سوق سندات الدين.	01
5	- خطأ - من مكونات الجهاز المصرفي الجزائري (إلى غاية مارس 2026) واحد وعشرون (21) بنكا (من دون البنك المركزي)، تم خوصصة بنكين هما القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية.	01
المجموع		05 نقاط

انتهى